

كلمة رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

بمناسبة إحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد بتاريخ 9 ديسمبر 2018

\*\*\*\*\*

من خلال تنظيم يوم دراسي حول موضوع

إشكالات التصريح بالامتلاكات

لقد التقيتُ هنا السنة الماضية، بالمدرسة الوطنية للإدارة، لإحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد المصادف للتاسع من شهر ديسمبر من كل عام، كما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان "متحدون ضد الفساد".

وما يميّز إحتفالية هذه السنة، هو كَوْن الاتحاد الإفريقي اتخذ من سنة 2018، سنة افريقية لمكافحة الفساد تحت شعار "كسب المعركة ضد الفساد ... نخرج مُستدام نحو تحوّل افريقيا".

ولإعطاء مضمون علمي وعملي وأكثر فعالية لهذه المناسبة، قرّرت الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته تنظيم يومٍ دراسي، وذلك بحضور أساتذة وخبراء أكاديميين، لمناقشة موضوع بالغ الأهمية، يدخل في صميم مهام الهيئة ويتعلق الأمر **بالنصريح بالملكات والاشكالات المرتبطة به**.

قبل التطرّق لهذه المسألة، من الضروري الإشارة إلى أنّ الإنجازات التي حقّقتها السلطات العمومية تمثل عوامل هامة في مكافحة الفساد.

فَعلى سبيل المثال، رَقَمَتَ تسيير وإصدار الوثائق والعقود الإدارية والقضائية، وإعادة تنظيم صلاحيات المنتخبين وكذا السلطات غير المركزية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، تُشكّل، مما لا شك فيه، تقدما ملحوظا لإرساء الحوكمة.

لكن يجب التذكير أن هذا التقدم لم يكن ليتحقق لولا جهود التنمية التي بذلتها بلادنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن التعليم والتكوين والتمثيل الشعبي على مستوى المجالس السياسية، وكذا تعزيز استقلالية القضاء، ودعم حرية التعبير بأشكاله المختلفة شاهدة على الديناميكية الإيجابية التي تعرفها عملية إرساء الحوكمة، وجعلها خيارا لا رجعة فيه.

وعليه فإن ثورة صامتة تحدث دون أن نكون قادرين على تقييم وزنها وتأثيراتها على البيئة الوطنية. للأسف، الإدارة لا تتواصل بالقدر الكافي حول الإنجازات المحققة. مما يُشكّل عائقا لدى وسائل الإعلام للعودة إلى موضوع ما بصفة مستمرة ما لم يكن هناك قفزة نوعية بمناسبة خطاب أو ملتقى.

إنّ الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته لا تواجه أية صعوبات مع السلطات السياسية، لأنها تحظى بالدعم الكامل من خلال توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية لأداء مهامها على أكمل وجه.

لكن بعض الموظفين العموميين لا يزالون يحملون نظرة إدارية تقليدية، دون الأخذ بعين الاعتبار أن إنشاء الهيئة يندرج ضمن الديناميكية الدولية لمحاربة الفساد، وهم يعتبرون أنّ الهيئة مجرد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، متجاهلين أن انشائها تم بموجب القانون الذي أعطاه صلاحيات موسعة بما فيها صلاحيات السلطة العمومية. فضلا عن ذلك، يظهر أنهم يجهلون أنّ الدستور قد كرّس تصنيف الهيئة "كسلطة إدارية مستقلة موضوعة لدى رئيس الجمهورية".

ورغم ذلك، فإنّ الهيئة لا تدّخر جهداً من أجل تعزيز التعاون والتنسيق المستمر مع مختلف الفاعلين في الساحة الوطنية، من وزارات وهيئات إدارية ومؤسسات اقتصادية والمجتمع المدني.

ولقد تجلّى هذا التنسيق بصفة خاصة في البرنامج الوطني للتحسيس والتكوين ضد الفساد الذي بادرت به الهيئة منذ سنة 2016 واستفاد منه إلى يومنا هذا ما يفوق 4.400 عون ينتمون للإدارات العمومية، والقطاع الاقتصادي العمومي والخاص، بما فيهم قطاع الإعلام والأسلاك الخاصة على غرار الأمن الوطني والدرك الوطني ومصالح الجمارك. دون نسيان ممثلي الحركة الجمعوية.

وإيماننا منها بأهمية ضمان مردودية هذا البرنامج الخاص بالتكوين ضد الفساد، قامت الهيئة بداية من سنة 2017 بتوسيع العملية ونقلها إلى المناطق الداخلية للوطن. وسمحت هذه العملية التي نُظِّمَت على مستوى مراكز التكوين التابعة لوزارة الداخلية في كل من ولايات بشار والحلفة وورقلة، بتكوين ما يزيد عن 700 عون عمومي يمثلون 10 ولايات.

هذا وقد بدأت مرحلة جديدة، بتنظيم دورة تكوينية بولاية أدرار الأسبوع الماضي، وهذه العملية ستشمل عن قريب ولايتي إليزي وتمنراست.

كما تجدرُ الإشارة إلى أن هذا البرنامج الوطني للتكوين ضد الفساد قد عرف إدراج وحدات تعليمية جديدة حول مواضيع متخصصة تتعلق بالرقابة الداخلية ومخاطر الفساد في الصفقات العمومية ومحاربة تبييض الأموال.

إنّ الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته تربطها علاقات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف.

على المستوى الدولي، تشارك الهيئة بصفة منتظمة في أشغال الهيئات الأُمّية والإقليمية المعنية بمحاربة الفساد على غرار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول مكافحة الفساد.

وفي هذا الإطار، تم إعداد مشروع تقرير. يتضمن الأول تقريرا مفصلا حول مدى تنفيذ الجزائر للاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد. في حين تضمن الثاني تقريرا حول مدى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في فصلها الثاني المتعلق بـ"التدابير الوقائية" والخامس المتعلق بـ"استرداد الموجودات".

وقد تم إرسال التقريرين على التوالي بتاريخ 15 أبريل 2018 و2 مايو 2018، إلى الخلية الدائمة المكلفة بمتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي خلية تتشكل من ممثلي عدة قطاعات وموضوعة لدى وزير العدل حافظ الأختام وذلك وفقا لتعليمة السيّد الوزير الأوّل.

وفي ما يتعلق بالتعاون الثنائي، الهيئة تربطها علاقات تعاون مع الهيئات المماثلة من دول أجنبية، على أساس اتفاقيات ثنائية، لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مجال محاربة الفساد.

أما على المستوى الداخلي، فقد أولت الهيئة أهمية بالغة للعمل والتعاون مع بعض المؤسسات الإدارية على أساس اتفاقيات تفاهم.

في هذا الإطار، وعملا بمضمون الاتفاقية المبرمة مع وزارة المالية، تم إنشاء فريق عمل مشترك لإعداد خارطة لمخاطر الفساد في قطاع المالية، وهي المبادرة التي قامت الهيئة بتوسيعها لتشمل، في مرحلة أولى، قطاعات أخرى كالسكن والصحة والتجارة وكذا قطاع الشباب والرياضة وذلك قبل تعميمها. وبدأت فعلا هذه العملية بإدماج ممثلي هذه القطاعات في فريق العمل المكلف بإعداد خرائط مخاطر الفساد الذي تُشرف عليه الهيئة.

لقد فتحت الهيئة على مستواها عدة ورشات تفكير وعمل، لعلّ أبرزها الورشة المكلفة بإعداد مشروع السياسة الوطنية للوقاية من الفساد أو ما يسمى لدى البعض بالاستراتيجية الوطنية. وقوّر استكمال هذا المشروع، سيتم إيداعه، وفق الصيغة الملائمة، لدى السلطات المختصة لتقييمه.

وهنا تجدر الإشارة أنه خلافا للعديد من الدول المجاورة التي لجأت إلى المساعدة التقنية الأجنبية التي تقدمها بعض المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية من أجل إعداد وصياغة سياساتها في مجال مكافحة الفساد، فإن مشروع السياسة الوطنية، يتم إعداده حصريا من طرف إدارات الهيئة، علما أنه سيتم، عند الاقتضاء، إشراك إدارات المصالح المعنية في وقت لاحق.

ومن جهة أخرى، يجب التذكير بأنّ مجلس اليقظة والتقييم الخاص بالهيئة قد حرص على الاجتماع بصفة دورية ومنتظمة منذ بداية عهده في الثلاثي الأخير من سنة 2016. وقد ساهم المجلس خلال اجتماعاته الثمانية في تقييم نشاطات الهيئة وتقدم الآراء والتوصيات بشأنها. كما إطلع أعضاء مجلس اليقظة والتقييم خلال دورة استثنائية على التقرير السنوي للهيئة، الذي يغطي نشاطات الثلاثي الأخير من سنة 2016 وسنة 2017 كاملة. وقد تمّ رفع التقرير إلى فخامة رئيس الجمهورية بتاريخ 25 أبريل 2018.

ونظرا للخبرة المكتسبة من طرف الهيئة، بات من الضروري إعادة النظر في تنظيمها وكيفية سيرها. في هذا السياق، تم إعداد مشروع نصّ وهو قيد الدراسة.

إن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، طبقا لصلاحياتها القانونية، تستقبل عددا معتبرا من التصريحات بالملكيات، يتكوّن من 54000 تصريح خاص بالمنتخبين المحليين وما يزيد عن 6000 تصريح للموظفين السامين. كما ستستقبل الهيئة، بدءا من العام المقبل، نحو 100.000 تصريح خاص بالأعوان العموميين الذين يشغلون مناصب معرضة للفساد.

ولا تقتصر مهمة الهيئة على تخزين وحفظ هذه التصريحات بل يُلزمها القانون على معالجتها واستغلالها، واتخاذ الإجراءات القانونية إذا لزم الأمر.

بالنظر للكمّ الهائل من التصاريح المودعة لدى الهيئة، فانه من البديهي صعوبة استغلالها يدويا، وهو الأمر الذي فرض اللجوء إلى إعداد أرضية إلكترونية من شأنها تسهيل دراسة ومعالجة التصاريح. هذه الأرضية ستسمح ببناء جسور للاتصال ما بين الهيئة والإدارات المعنية كأمالك الدولة والضرائب والجمارك، كما ستسمح للمصريحين بإرسال التصريح بالملكيات عن بعد، مباشرة إلى الهيئة. إن تفعيل هذه الأرضية التي تضمّ مركز بيانات ونظام معلوماتي متكامل، والتي تمّ إنجازها بحجرة جزائرية، تبقى مرهونة باستصدار النصوص القانونية المتعلقة بإجراءات التصريح الإلكتروني. ولم يتبق إلا القيام بالتجارب التقنية والموافقة على النصوص التنظيمية.

وفي الأخير، إن التصريح بالملكيات له ارتباط واضح ووثيق بالخدمة العمومية بالنظر إلى دوره في أخلقة الحياة العمومية والشفافية في تسيير المرفق العام، وهو سبب اختيار هذا الموضوع: إشكالات التصريح بالملكيات.

وأفسح المجال للأساتذة الأفاضل لمشاركة تصوراتهم مع الحضور الكريم.